حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 40 الإثنين 14 سبتمبر 2020

لحين التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية

كينيا تقترح تمديد العمل ببنود الكوميسا ليونيو 2021

رئيس التمثيل التجاري: الجهاز تلقى بالفعل نسخة من الخطاب وحتى الآن لم نتوصل لقرار بكر بهجت

خاطبت الحكومة الكينية ممثلة في وزارة التجارة والصناعة، دول اتفاقية الكوميسا كافة بشأن الموافقة أولًا على تمديد العمل بالاتفاقية إلى يونيو من العام المقبل، وحث الدول الأعضاء في الاتفاقية على تسريع التصديق على اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية "الكوميسا، والسادك، وتجمع شرق إفريقيا" وذلك بهدف الاستغناء عن التمديدات الدورية.

وقال الخطاب الذي حصلت نشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورنال على نسخة منه، إنه ليس من المجدي أن تعمل الدول الأعضاء بموجب ترتيبات تجارية مختلفة بسبب عضويتها المتعددة في كتل تجارية مختلفة، الأمر الذي يستوجب توحيد الاتفاقيات، ولفت إلى أن كينيا عضو في كل من اتفاقية شرق إفريقيا والكوميسا، وهي ملزمة بتوفير الوصول إلى السوق المعفاة من الرسوم الجمركية.

وتابع الخطاب أن كينيا بصفتها عضوًا في الكوميسا تلتزم بمنح معاملة تعريفية مسبقة للسلع القادمة من الدول الأعضاء في الكوميسا، مشيرة إلى أنها تجدد اقتراحها بتمديد الاتفاق إلى يونيو 2021، وأنه من المحتمل أن يتم قبول الاقتراح.

وفي تصريحاته لنشرة حابي كشف الدكتور أحمد مغاوري، رئيس جهاز التمثيل التجاري، عن تلقي الجهاز نسخة من الخطاب، ويجري حاليًا دراسته، بالتزامن مع الاتصالات التي تجري مع باقي دول الاتفاقية، وذلك للتوصل لأفضل صيغة ممكنة تتناسب مع احتياجات الشركات وتتوافق مع تطلعات الدول الأعضاء في الاتفاقية.

وأضاف أن هناك مباحثات مستمرة داخل جميع الهيئات المعنية بالتجارة الخارجية والاتفاقيات التجارية منذ حدوث أزمة الرسوم التي تم فرضها على المنتجات الواردة إلى كينيا، موضحًا أنه حتى الآن لم يتم التوصل إلى اتفاق حول تمديد العمل بالاتفاقية، إلا أنه خلال الفترة القليلة المقبلة سيتم الإعلان عما تم التوصل إليه.

والأربعاء الماضي أبلغت هيئة الجمارك وخاصة البند الخاص بعدم فرض جمارك على بضائعهم.

ورفعت وزارة التجارة والصناعة مذكرة عاجلة لرئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، وإجراء سلسلة اتصالات مع المجالس التصديرية بالقطاعات المعنية بسوق كينيا لرصد حجم الأضرار الناجمة عن تلك الرسوم، وأرسل قطاع الاتفاقيات التجارية بدوره بدءًا من يوم الأربعاء خطابات إلى دول الاتفاقية البالغ عددها 20 دولة لعرض موقف الحكومة الكينية والتعرف على آراء دول الاتفاقية في القرار المفاجئ، والاتفاق على عقد اجتماع طارئ خلال الأيام المقبلة عن طريق الفيديو كونفرانس.

ووفق الخطاب الذي نشرته حابي الخميس الماضي فإن هيئة الجمارك والتجارة الكينية خاطبت الحكومة الكينية، لإبلاغها بانتهاء العمل باتفاقية الكوميسا منذ نهاية العام الماضي، وطلب الموافقة على تمديدها حتى نهاية العام 2023.

ووفق بيانات قطاع الاتفاقيات التجارية بوزارة التجارة والصناعة فإن كلًا من أوغندا وإريتريا وجزر القمر تطبق تخفيضًا بنسبة 80% على وارداتها من دول الكوميسا، بينما تطبق إثيوبيا تخفيضًا جمركيًا بنسبة 10%، فيما لا تقوم سيشل وجمهورية الكونغو الديمقراطية بمنح أي تخفيضات جمركية، وفيما يتعلق بسوازيلاند فإنها لا تطبق هي الأخرى أي إعفاءات جمركية وهناك مهلة ممنوحة لها على أساس أن هناك دراسات تقوم بها حول آثار انضمامها لاتفاقية منطقة التجارة الحرة في ضوء ارتباطها مع الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الإفريقي SACU، وقامت أنجولا مؤخراً بتعليق عضويتها في المنظمة.

وتتمثل أهم الصادرات المصرية لدول الكوميسا التي تعد كينيا إحداها، مواد البناء مثل الحديد والصلب، والأسمنت، والمنتجات الكيماوية والدوائية وأهمها الورق والأدوية البشرية، والصناعات الغذائية والسكر والزيوت والشحوم، والأرز والفواكه والخضراوات، وبعض المنتجات الهندسية، فيما تتمثل أهم الواردات المصرية من الكوميسا في البن والشاي، والتبغ، والثمار الزيتية والسمسم، والحيوانات الحية، والنحاس.

بدعوى وقف العمل بالكوميسا

كينيا تلغي الإعفاء الجمركي لمنتجات مصر ودول أخرى وتفرض رسوما بنسبة 25%

وزارة التجارة ترفع مذكرة عاجلة للدكتور مدبولي وتخاطب دول الاتفاقية

صورة من خبر حابي حول بداية أزمة الرسوم الكينية

خاطب الشركات الأربع رسميًا أول أمس

تنظيم الاتصالات يطرح مزايدة على باقتين للترددات الجديدة

فاروق يوسف

يستعد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لتلقي عروض شركات الاتصالات التي ستتنافس على الترددات الجديدة، بالإضافة إلى فض المظاريف وإعلان النتائج يوم الخميس المقبل.

وعلمت نشرة "حابي" أن القومي لتنظيم الاتصالات خاطب شركات الاتصالات الأربع، فودافون وأورنج واتصالات والمصرية للاتصالات رسميًا أول أمس، بطرح ترددات جديدة لنقل البيانات، عبر طرح مزايدة تضم باقتين، الأولى 40 ميجاهرتز والحد الأدنى لقيمتها 600 مليون دولار، والباقة الثانية 20 ميجاهرتز والحد الأدنى لقيمتها 300 مليون دولار، ويبلغ إجمالي الترددات المطروحة 80 ميجاهرتز.

كما علمت نشرة "حابي" أن تنظيم الاتصالات حدد في شروط الحصول على الترددات الجديدة تقديم خطاب ضمان بنكي قيمته 12 مليون دولار أو 200 مليون جنيه في حال المنافسة على باقة 40 ميجاهرتز، أما في حالة المنافسة على باقة 20 ميجاهرتز فقيمة خطاب الضمان البنكي 6 ملايين دولار أو 100 مليون جنيه.

وقالت مصادر مطلعة لنشرة "حابي" إن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات أتاح فرصة منافسة شركة الاتصالات الواحدة على الباقتين في وقت واحد، ونصت الشروط على تقديم خطاب ضمان قيمته 12 مليون دولار أو 200 مليون جنيه في هذه الحالة.

وتابعت المصادر: "إتاحة الفرصة للمنافسة على الباقتين في وقت واحد مفيدة ومحفزة للشركات، نظرًا لما توفره من تأمين لموقف الشركة إذا ما استطاعت تقديم عرض قوي ومنافس على الباقة الكبيرة، وفرصة إضافية للمنافسة على الباقة الأصغر، خاصة أن جميعها تقع في نفس الحيز الترددي 2600".

وأضافت المصادر أن تنظيم الاتصالات أقدم على طرح الترددات الجديدة بهدف تطوير خدمات نقل البيات ورفع كفاءة انتشارها بما يسمح بتنفيذ الخطة القومية للتحول الرقمي، وأن الترددات الجديدة من شأنها تحسين مستوى الخدمات على شبكات الشركات التي ستحصل عليها، خاصة في ظل النمو المستمر في أعداد المستخدمين، علاوة على النمو الكبير في حجم الاستخدام بعد أزمة انتشار فيروس كورونا والاعتماد بصورة كبيرة على التعاملات الإلكترونية وخدمات الاتصالات ونقل البيانات.

وأكدت المصادر لنشرة "حابي" أن تنظيم الاتصالات قسم إجمالي الترددات المتاحة على باقتين مختلفتين وبصورة لا تسمح بحصول الشركات الأربع على ترددات، نظرًا لعلمه بعدم رغبة شركة على الأقل للتقدم للحصول على ترددات جديدة لعدم حاجتها لها في ظل كثافة الاستخدام على شبكتها والترددات غير المستغلة وفي حوزتها حاليًا.

وكانت آخر ترددات حصلت عليها شركات الاتصالات العاملة ضمن تراخيص خدمات الجيل الرابع عام 2016، مقابل 1.1 مليار دولار و10 مليارات جنيه، وبواقع 15 ميجاهرتز للشركة المصرية للاتصالات، و10 ميجاهرتز لشركة اورنج، و10 أخرى لشركة اتصالات، و5 ميجاهرتز لشركة فودافون.

تلقي العروض المنافسة وفض المظاريف وإعلان النتائج الخميس المقبل

600 مليون دولار الحد الأدنى لقيمة باقة 40 ميجاهرتز .. و300 مليون دولار لباقة 20 ميجاهرتز

اشترط تقديم خطاب ضمان بنكي قيمته 12 مليون دولار للمنافسة على الباقة الكبيرة و6 ملايين دولار للباقة الصغيرة

إتاحة فرصة منافسة الشركة الواحدة على الباقتين معًا وبشرط تقديم خطاب ضمان بقيمة 12 مليون دولار

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- خفض قيم مقابل التصالح في مخالفات البناء بالمدن الجديدة بين 15 و25%
- المصرية للاتصالات: لا أساس لوجود دور للشركة في مفاوضات فودافون والاتصالات السعودية
- متوسط سعر الدولار يستقر عند مستوى 15.80 جنيه للبيع
- بنك القاهرة يطلق خدمات الإنترنت البنكي للشركات
- السعودية ترفع القيود عن سفر مواطنيها اعتبارا من يناير

الدكتور إبراهيم عشماوي رئيس البورصة السلعية وجهاز تنمية التجارة:

«SOPRIA» القابضة الإيطالية تبدأ أولى استثماراتها العام المقبل

قال الدكتور إبراهيم عشماوي، رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، ومساعد أول وزير التموين للاستثمار، إنه من المتوقع أن تكون أولى استثمارات مجموعة "SOPRIA" القابضة الإيطالية خلال العام المقبل، وتتضمن تدشين سلاسل تجارية في السوق المصري.

وشهد عشماوي أمس توقيع مذكرة تفاهم بين شركتَي "Grg" المصرية، ومجموعة "SOPRIA" القابضة الإيطالية؛ بغرض افتتاح سلاسل تجارية في الأسواق المصرية، حيث تعد أول استثمارات إيطالية في مجال السلاسل التجارية.

وتعد الشركة القابضة الإيطالية من كبرى الشركات الإيطالية المنتجة والموزعة للمنتجات الغذائية في إيطاليا وأوربا، وتحتوي المجموعة على شركات: crai –retail– mod-eling، وتعد مصر ثالث دولة خارج إيطاليا بعد سويسرا ومالطا؛ لفتح أسواق بها.

وقال عشماوي إن الهدف من دخول لاعبين جدد داخل قطاع تجارة التجزئة في مصر، هو تعزيز نظام إتاحة السلع، وخفض أسعارها، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المستهلكين، منوهًا إلى أن القطاع ما زال بكرًا، وأنه قادر على ضم العديد من المنافسين بداخله، خاصة أن السوق المصرية تمتلك العديد من الفرص الجاذبة لضخ المزيد من الاستثمارات.

وأضاف أنه يجري التفاوض حاليًا مع سلسلتين تجاريتين، إحداهما فرنسية والأخرى هولندية.

وفي سياق آخر، كشف عشماوي عن هيكل ملكية بورصة السلع، والتي تتوزع كالآتي: 20% لوزارة التموين ممثلة في جهاز تنمية التجارة الداخلية، وهيئة السلع التموينية، و30% نصيب البورصة المصرية، 21% حصص البنوك التجارية، و9% لبنوك الاستثمار، و5% لشركة مصر القابضة للتأمين، ومثلها لشركة مصر المقاصة، و10% نسبة اتحاد الغرف التجارية.

وأكد أن العمل ما زال جاريًا على إعداد وتنظيم بيئة التداول الخاصة ببورصة السلع.

وأدلى عشماوي في تصريحات سابقة لجريدة حابي، أنه تم إعداد قانون خاص لتنظيم بيئة التداول وتحديد جميع أنواع السلع المقرر انضمامها للمنصة، وهو الآن أمام رئيس الوزراء، ومن المقرر بدء عمليات التداول خلال الربع الأول من العام القادم.

الدكتور إبراهيم عشماوي رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية ومساعد أول وزير التموين للاستثمار

توقعات بتقديم عروض بنهاية أكتوبر المقبل

كابيتال بنك الأردني يبدأ فحص وحدات عوده في الأردن والعراق بغرض الاستحواذ

رويترز

قال رئيس مجلس إدارة كابيتال بنك، باسم السالم، إن مصرفه بدأ الفحص النافي للجهالة لوحدتي بنك عوده اللبناني في العراق والأردن في صفقة ستساعد البنك الأردني على التنويع والتوسع محليًا وإقليميًا.

وقال كابيتال بنك أمس الأحد إن الجانبين وقعا خطاب نوايا للاستحواذ على أصول والتزامات بنك عوده وأنه حصل على موافقة مبدئية من السلطتين النقديتين.

وقال باسم السالم، رئيس كابيتال بنك، لرويترز إن هناك اتفاقًا على المبادئ الأساسية ولكن الأمر سيستغرق بعض الوقت، وإنه يتوقع عرضًا ملزمًا بحلول نهاية أكتوبر وفقًا لنتائج الفحص.

وسيكون كابيتال بنك، وهو بنك أردني بأصول تبلغ 3.5 مليار دولار بنهاية يونيو، قادرًا على التنويع في الخدمات المصرفية للأفراد من خلال الاستحواذ على عمليات عوده في الأردن من خلال فروعه المحلية الخمسة عشر.

ويسمح الاستحواذ على وحدة عوده العراق لكابيتال بنك بالتوسع في مشهد مصرفي متخصص في سوق الشركات حيث يتمتع كابيتال بنك بالفعل بحضور عبر ملكيته 62٪ في البنك الأهلي العراقي، وهو بنك تجزئة بأكثر من 533 مليون دولار من الأصول.

وأضاف السالم: "لقد تقدمنا بطلب للحصول على عمليتيهما لأننا مهتمون بالتوسع في كلا السوقين".

يحاول بعض المقرضين اللبنانيين سحب الأصول غير الأساسية للوفاء بمتطلبات البنك المركزي اللبناني لزيادة حقوق الملكية.

وقال مصدران مطلعان إن بنك أبوظبي الأول (فاب) يخطط لاستئناف المحادثات لشراء الأعمال المصرية لبنك عوده أودي اللبناني.

ويجري بنك الإمارات دبي الوطني ، أكبر بنوك دبي، محادثات لشراء الوحدة المصرية التابعة لبنك بلوم اللبناني.

باسم السالم
رئيس مجلس إدارة كابيتال بنك